كلية الحقوق
قسم القانون المدني

مدى مشروعية استصلاح وتملك الأراضي الصحراوية والبور في الفقه الإسلامي

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق

من الباحث

عبد العاطي إبراهيم محمد أحمد المطعني

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د/ محمد نصر الدين منصور (مشرفاً ورئيساً)
أستاذ القانون المدني – كلية الحقوق – جامعة عين شمس

أ.د/ محمد عبد المنعم حبشي (مشرفاً و عضواً)
أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية – كلية الحقوق – جامعة عين شمس

أ.د/ عبد الهادي فوزي العوضي (عضواً)
أستاذ القانون المدني – وكيل كلية الحقوق – جامعة القاهرة

أ.د/ ممدوح واعر عبد الرحمن (عضواً)
أستاذ الشريعة الإسلامية المساعد – كلية الحقوق – جامعة عين شمس

١٤٤١هـ – ٢٠١٩ م

كلية الحقوق

قسم القانون المدني

صفحة العنوان

اسم الباحث: عبد العاطي إبراهيم محمد أحمد المطعني

عنوان الرسالة: مدى مشروعية استصلاح وتملك الأراضي الصحراوية والبور في الفقه الإسلامي

الدرجة العلمية: الدكتوراه.

القسم التابع له: القانون المدني

الكلية: الحقوق.

الجامعة: جامعة عين شمس.

سنة التخرج:

سنة المنح: ٢٠٢٠

كلية الحقوق

قسم القانون المدني

رسالة دكتوراه

اسم الباحث: عبد العاطي إبراهيم محمد أحمد المطعني

عنوان الرسالة: مدى مشروعية استصلاح وتملك الأراضي الصحراوية والبور في الفقه الإسلامي

الدرجة العلمية: الدكتوراه.

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د/ محمد نصر الدين منصور (مشرفاً ورئيساً)

أستاذ القانون المدني – كلية الحقوق – جامعة عين شمس

أ.د/ محمد عبد المنعم حبشي (مشرفاً و عضواً)

أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية – كلية الحقوق – جامعة عين شمس

أ.د/ عبد الهادي فوزي العوضي (عضواً)

أستاذ القانون المدني – وكيل كلية الحقوق – جامعة القاهرة

أ.د/ ممدوح واعر عبد الرحمن (عضواً)

أستاذ الشريعة الإسلامية المساعد – كلية الحقوق – جامعة عين شمس

الدراسات العليا

ختم الإجازة: أُجيزت الرسالة: بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

﴿ رَبِّ أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ أَشۡكُرَ نِعۡمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ
وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنۡ أَعۡمَلَ صَٰلِحٗا تَرۡضَىٰهُ وَأَدۡخِلۡنِي
بِرَحۡمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ١٩ ﴾

(سورة النمل – الآية ١٩)

إهـــداء

إلى من بسببهما أكرمني الله سبحانه وتعالى وفتح علي فتوح العارفين.

لهما الفضل الأول والعطاء الأول بلا حساب ولا مِنَّة ولا انتظار لمقابل.

إلى اللذين أمرني ربي أن أخفض لهما جناح الذُل من الرحمة، وبين يديهما أتصاغر طاعة، وتلبية اعترافاً مني بتضحياتهم الجليلة.

إلى عنوان فخري ورمز تقديري واحترامي.

إلى أستاذي الأول وقدوتي في الحياة.

إلى الذي كان على الدوام شيمته الصبر على هفواتي وزلاتي اللامعدودة .

إلى من يعجز القلم عن تسطير أسمى وأرق الكلمات التي توفيه حقه وقدره عندي، ولن توفيه

إلى روح أبي الغالي رحمه الله وأدخله فسيح جناته

أمي لؤلؤة أيامي وقصيدة الحب المحفورة في قلبي، تلك التي كلما رفعت أكفها إلى السماء ولهج لسانها بوافر الدعاء لنا شملتنا السكينة وضمّنا الرضا بيديه الحانيتين.

إليها تلك التي حملتني واحتملتني برحابة صدرها مهما اقترفت، وقصرت، وطوحت بي الأهواء بعيداً عن درب عينيها الساهرتين على سلامتي، مَن ساندتني بلا حدود وشدت من أزري بقوة، وأنهضت عزيمتي من مرقد الغفلة، متقصدة بث روح التحدي في وجداني اليقظ، فسلكت الطريق إرضاءً لها ولي، وصولاً إلى مراتب النجاح المفضي إلى التميز.

أمي الحبيبة ملاك الرحمة في الأرض

حفظها الله وأحاطها بلطفه وعظيم رعايته

إلى اخوتي وأخواتي حفظهم الله ورعاهم

إلى زوجتي الغالية ورفيقة دربي أعانها الله

على تحمل المسئوليات الشاقة التي على عاتقها

إلى فلذات كبدي ومصابيح بهجتي.

إلى أجمل هدايا الله في حياتي.

إلى راوفد الحب والحنان **بناتي أسأل الله القدير أن يجعلهم قرة عين لي**

ويرزقهم التقوى وأن يزيدهم علماً وهدى.

إليهم جميعاً أُهدي هذا الجهد المتواضع.

الباحث

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم (قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) صدق الله العظيم

بعد رحلة مليئة بالبحث و الجهد و الاجتهاد تكللت بإنجاز هذا البحث، لا يسعنا إلا أن نحمد الله عز وجل صاحب الفضل والمنة، على رسوله المصطفى المبعوث رحمة للعالمين أفضل الصلاة وأتم التسليم، أما بعد...

اعترافاً بالفضل وعرفاناً بالجميل لمن يستحقُّه، فلا يسعُنا إلا أن نخصَّ بأسمى عبارات الشكرِ والتقديرِ وعظيمِ الامتنانِ حضرةَ **الأستاذ الدكتورِ "محمد نصر الدين منصور"** أستاذِ القانونِ المدنيّ بكليةِ الحقوقِ بجامعةِ عين شمس، لقد تشرفتُ بقبولك الإشرافَ على رسالتي، التي ما كانت لتصلَ لما هي عليه لولا توجيهاتُكم وإرشاداتُكم التي كان لها عظيمُ الأثرِ في إثراءِ هذا العمل، إن فضلَكم أستاذي الكريم، لما قدمَته لي من جهدٍ ونصحٍ و معرفةٍ طيلةَ إنجاز هذا البحث، لا يعدله فضل؛ فكنتَ لي أبًا قبل أن تكونَ معلما فاضلاً، وسيبقى شرفًا عظيمًا ووسامًا أتباهى به طول حياتي أن يوضعَ اسمُكم الكبيُر على رسالتي، وسأبقى طول حياتي عاجزاً أمام ما قدمته لي من فضل، ولا أملك إلا أن أدعو الله أن يمدَّك بموفور الصحة والعافية والعمر المديد، وأن تبقى منارا مضيئاً لنا جميعا.

كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير وعظيم الامتنان إلى حضرة **الأستاذ الدكتور "محمد عبد المنعم حبشي"** أستاذ ورئيس قسم الشريعة الاسلامية بكلية الحقوق بجامعة عين شمس ، لقد تشرفت بقبولك الإشرافَ على رسالتي، فلم تبخل علي بعلمك أو وقتك، فكان لعلمك الغزير وفكرك الثابت وتوجيهاتك الدقيقة أكبرُ الأثرِ في إنجاز هذه الرسالة، وكنت مثالا يحتذى به في عطاءه العلمي وكرم أخلاقه، ولا أملك إلا أن أدعو الله أن يمدك بموفور الصحة والعافية والعمر المديد، وأن تبقى منارا مضياً لنا.

وانه ليشرفني أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى لجنة الحكم والمناقشة المتمثلة في العالم الفاضل **الأستاذ الدكتور/ الهادي فوزي العوضي"**، أستاذ القانون المدني ووكيل كلية الحقوق – جامعة القاهرة، و**الأستاذ الدكتور/ ممدوح واعر عبد الرحمن"** أستاذ الشريعة الاسلامية المساعد– بكلية الحقوق – جامعة عين شمس, على تفضلهما بمناقشة هذه الأطروحة، وتحملهما عناء فحصها وتدقيق النظر في مضامينها وصياغتها، وسط كثرة انشغالاتهما وزحمة المهمات التي طوقهما الله بحملها، وإنه لشرف لي أن تكونا مناقشين لرسالتي.

والشكر موصول إلى **مقام جامعة عين** بشكل عام وكلية الحقوق بشكل خاص بما فيها من علماء, ومفكرين, وكذلك الموظفين, لما شكلت الجزء الأكبر في حياتي؛ حيث تعلمت فيها كيفية طلب العلم النافع وأسس البحث العلمي واستثمار الوقت في المكتبة, فكم كنت فخورا طيلة دراستي بأني أحد طلاب جامعة عين شمس.

الباحث

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، القائل في محكم التنزيل: {لله ملك السموات والأرض}،[١] وهو القائل: {أو لم يروا أنا نسوق الماء إلى الأرض الجرز فنخرج به زرعًا تأكل منه أنعامهم وأنفسهم أفلا يبصرون}،[٢] والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين القائل: (ما من مسلم يغرس غرسًا أو يزرع زرعًا فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له صدقة) رواه البخاري ومسلم عن أنس بن مالك رضي الله عنه، وعلى آله وصحبه ومن تبع طريقه إلى يوم الدين، **وبعد...**

مما لا شك فيه فإن شريعة الإسلام لم تدع شأنًا من شئون الحياة الدنيوية إلا نظمته بتشريع الأحكام التي تحكمه، فجاءت – بحمد الله تعالى – وفية بحاجات الناس محققة لمصالحهم المعتبرة شرعًا؛ لذا فالشريعة الإسلامية شريعة كاملة مستقيمة لا نقص فيها ولا اعوجاج، وبذا أتم الله النعمة على عباده وأكمل الدين.

قال تعالى: {اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينًا}.

ومن شئون الدنيا التي اعتنى الإسلام بها ونظم أحكامها، والتي اعتنى بها الشرع وأولاها اهتمامًا بالغًا، الأرض من حيث تملكها والانتفاع بها، وهذا الاهتمام، وتلك العناية لم تكن إلا؛ لأن الأرض مصدر المال الذي هو عصب الحياة، والذي فطر الإنسان على حبه وجمعه، يقول تعالى: {زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة والخيل المسومة والأنعام والحرث}، [٣] ويقول تعالى: {وتحبون المال حبًا جمًا}.[٤]

---

(١) سورة آل عمرن الآية رقم ١٨٩.

(٢) سورة السجدة آية ٢٧.

(٣) سورة آل عمران الآية رقم ١٤.

(٤) سورة الفجر الآية رقم ٢٠.

ولهذا، نجد الناس منذ قديم الزمان يتسابقون على تملك المساحات الشاسعة من هذه الأرض وتقاتلوا في سبيل الحصول عليها وحيازتها، ومنعًا لتقاتل الناس وتناحرهم جاءت الشريعة الإسلامية بالأحكام التي تنظم تملك الأراضي والانتفاع بها، وبهذا يعود الخير على الجميع أفرادًا ومجتمعات.

أسباب اختيار الموضوع:

بمنٍّ من الله وتوفيق فقد وفقني الله – عز وجل – إلى اختيار هذا الموضوع، الأرض الصحراوية والبور ومشروعية استصلاحها وتملكها في الفقه الإسلامي والقانون المدني دراسة مقارنة، وذلك لما لهذا الموضوع من أهمية قصوى لا سيما وأننا في أمس الحاجة إلى تطبيق المبادئ الإسلامية بمفهومها الصحيح؛ لتحقيق العدالة الاجتماعية أهم مقومات الحياة الآمنة وأول ما نادت به ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١م.

كما أن من أسباب اختيار هذا الموضوع، ومما يضاعف من أهميته إلى حد يجعله من موضوعات الساعة ما تفشى من اعتداء على الأراضي الصحراوية وحيازتها بالغصب أو بالطرق الاحتيالية للتمكن من غصب وسلب حيازة الأرض الصحراوية سواء بدعوى ثبوت الملكية أو صحة ونفاذ عقود البيع الوهمية على أساس وضع اليد.

كما وأنه على الرغم من صراحة النصوص وتغليظ عقوبة التعدي على أراضي الدولة إلا أن مسلسل العدوان لا زال مستمرًا، وخاصة على أملاك الدولة وهذا العدوان ظاهرة خطيرة انتشرت في البلاد، ويترتب عليها إهدار المال العام، كما وأن استردادها من أيدي المغتصبين يترتب عليه إزالة ما أقيم عليها من مساكن ومنشآت ومزروعات، والخسارة في جميع هذه الحالات مؤكدة.

كما أن من أسباب اختيار هذا الموضوع، أنه مما لا شك فيه أن الزراعة في بلدنا لها أهمية خاصة، فما زالت تحتل فيها مركزًا متميزًا بالنسبة لمصادر الدخل القومي، وكذلك بالنسبة للحرف الرئيسية التي يمارسها أفراد

الشعب، وتمد الزراعة كافة السكان بمعظم احتياجاتهم من مواد الغذاء، وعلى الزراعة أيضًا تتغذى الدواب، ويقوم عدد كبير من الصناعات على الإنتاج الزراعي، كصناعة النسيج والسكر، كما يعمل معظم التجار في تسويق المنتجات الزراعية، وتساهم الزراعة في توازن ميزان المدفوعات، وتعتبر الزراعة من المصادر الرئيسية للعملات الأجنبية اللازمة لاستيراد مستلزمات خطة التنمية وغيرها من احتياجات البلاد، وكل هذا يدلنا على الأهمية الكبرى للزراعة واستصلاح الأراضي الصحراوية وزراعتها، واستزراعها من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، بل والسياسية "فمن لا يملك قوته لا يملك حريته"[١]

كما أن الواجب يفرض علينا اليوم أن نعتمد على أنفسنا لعلاج المشكلة الاقتصادية التي نعاني منها، وذلك بالعمل على استصلاح الأراضي الشاسعة الموجودة في بلادنا، التي هي أحد الحلول لحل الأزمة الاقتصادية التي تمر بها أمتنا المسلمة، وعلى الدولة الإسلامية أن تشجع الناس على ذلك، برفع العوائق وتشريع القوانين التي تكفل تملك الفرد للأرض إذا هو أصلحها، وذلك تمشيًا مع مبادئ وصحيح الدين الإسلامي الذي يعطي حق تملك هذه الأرض لمن يقوم فعلاً باستصلاحها، حيث يقول النبي صلى الله عليه وسلم: (من أعمر أرضًا ليست لأحد فهو أحق بها). [٢]

كما أن من أسباب اختيار هذا الموضوع: هو ما تقوم به الدولة حاليًا من مشروعات قومية تهدف إلى استصلاح آلاف الأفدنة من الأراضي الصحراوية مثل مشروع جنوب الوادي، ومشروع شمال سيناء، وشق الترع والقنوات من أجل توصيل مياه نهر النيل إلى هذه الأراضي المقفرة، فكان من الطبيعي أن أكتب في هذا الموضوع الحيوي من أجل أن أبين دور الدولة في

---

(١) د/ محمد على عتمان الفقي الوجيز في شرح أحكام القانون الزراعي. دار أبو المجد للطباعة بالهرم، ٢٠٠٥، ص ٥٠.

(٢) لابن حجر العسقلاني ج٥ ص ٢٣، باب من أحيا أرضًا مواتًا فتح الباري بشرح صحيح البخاري.